الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

لماذا تجاوز «ماتشاكوس ـ ١» خيار الوحدة الكونفدرالية؟

الحل المنطقي لمشكلة السودان هو الحل الكونفدرالي لأن المعطيات السياسية كلها تشير إلى أن التجانس المطلوب لقيام دولة فيدرالية أو اتحادية مركزية غير متوافرة بين الجنوب والشمال

د. فائزة حسن طه

شكلت قضية الوحدة في السودان المعضلة الكأداء التي عجزت كل النظم السياسية التي مرت بالبلاد ان تجد لها حلاً مرضيا لكل الأطراف أو المجموعات السودانية. رغم أن مركز النظام السياسي في السودان عرف أنواعا كثيرة من النظم والأيدلوجيات السياسية، إلا أنها جميعاً فشلت في وضع أسس عادلة للوحدة المستقرة. فقد عرفت البلاد نظماً تقليدية ما بين الأعوام (٥٦ - ٥٨) وأخرى راديكالية ما بين الأعوام (٦٤، ٦٩، ٨٩) وتناوبت التيارات والأيدلوجيات السياسية على مركز الحكم، منها السودانوية، والعروبية أو الناصرية، والشيوعية والإسلامية، والليبرالية. وجميعها عجزت أن تحدث الانسجام المطلوب لخلق قومية سودانية موحدة، أو على اقل تقدير خلق إطار سياسي عادل يصلح لاستيعاب التعدد في المجتمع السوداني بطريقة سلمية وعادلة.

هذا العجز امتد لعصور طويلة وساحقة في التاريخ حتى أصبح عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة بدلا من الاستقرار هو السمة الغالبة. تاريخياً، ظلت هذه المناطق، والتي تعرف الآن بالسودان، محل أطماع الدول الإقليمية والعالمية الكبرى في العصور القديمة، نسبة لوجود الطرق التجارية المهمة التي كانت تربط البحر الأبيض المتوسط والعالم الخارجي بأواسط أفريقيا، ومن جهة أخرى تربط شرق أفريقيا بغربها. فقد حرصت معظم هذه القوى الإقليمية على زعزعة الاستقرار فيها، حتى تكون هذه المنطقة خالية من أي نفوذ وطني قوي، أو من أي نظام سياسي مستقر، وذلك لضمان عبور القوافل، وكذلك للاستفادة من المواد الخام والرجال. بل كان يتم استعداء القبائل بعضها على بعض لتقويض أي سلطة قوية تنشأ في المنطقة، ووصل الأمر أحيانا لإخلاء بعض المناطق الحدودية من سكانها (خاصة على حدود مصر) وتسكين القبائل الرحل في هذه المناطق لخلق عازل بشري موال.

ظهرت في المنطقة الكثير من الممالك، والإمارات، والحضارات ولكنها كانت في حالة احتراب دائم فيما بينها. لكن رغم ذلك لم تستطع القوى الخارجية إخضاع هذه المنطقة للنفوذ الأجنبي لفترات طويلة، بل كانت هناك دائما مقاومة لأي قوى استعمارية تستهدف الاستيطان، وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن غزت هذه الممالك السودانية الدول المجاورة في الشمال أو الشرق لدرء الأطماع الخارجية عنها (تهراقا، ابو عنجة).

ولهذا فإنه في التاريخ الحديث عندما تم إخضاع المنطقة للقوى الخارجية على التوالي منذ ١٨٨٢ إلى ١٩٥٦، فإن كل القوى الاستعمارية التي مرت بالبلاد واجهت مشكلة توحيد السودان قومياً أو حدودياً. فمنذ أن قام الأتراك بضم المناطق الجنوبية والغربية إلى وسط السودان (ما بين الأعوام ١٨٦٢ ـ ١٨٧٤)، تم الاعتراف دولياً بالحدود السودانية الحالية.

منذ ذلك الحين عرفت البلاد تجارب عديدة في كيفية إدارة الحكم، وكلها كانت تهدف لإبقاء السودان موحداً، لو لم يكن قومياً فليكن حدودياً. فقد تأرجحت إدارة الحكم التركي طوال فترة حكمها ما بين المركزية القابضة ومظاهر اللامركزية، كذلك كان حال البريطانيين، الذين رغم اعترافهم منذ بداية حكمهم عام ١٨٩٩ بضرورة اتباع النظام اللامركزي في السودان على أساس توصية كرومر بذلك، وكذلك أوصت لجنة ملنر بذلك عام ١٩٢١، إلا أن الحكم البريطاني ظل يتأرجح ما بين المركزية القابضة ومظاهر اللامركزية.

ورثت الحكومات الوطنية هذا التأرجح والتذبذب، سواء كان ذلك في فترات الديموقراطيات أو الحكومات العسكرية. فقد تفاوتت التجارب الوطنية ما بين حكم مركزي قابض، إلى نظام المديريات والحكومات المحلية، إلى حكم ذاتي للجنوب، الى النظام الإقليمي، ثم أخيرا النظام الفيدرالي. وما لم يجرب حتى الآن هو النظام الكونفدرالي. حتى إعلان ماتشاكوس تجاوز النظام الكونفدرالي كخيار للوحدة، فقد نص الإعلان على أن يتم الاستفتاء بعد انقضاء الست سنوات على التفضيل ما بين الوحدة (المقترحة في إعلان ماتشاكوس وهو نظام جامع ما بين النظامين الاتحادي الفيدرالي والكونفدرالي) أو الانفصال.

الحقيقة أن الحل الكونفدرالي كان يمكن أن يكون عادلا منذ فجر الاستقلال، إذا استطاعت القوى المركزية أن تقرأ الأحداث التي حدثت بعيد الاستقلال قراءة صحيحة، ذلك أن هذا النظام كان سيوفر الإطار السياسي العادل الذي يستطيع أن يستوعب التعدد الإثني والديني والثقافي في السودان. ولكن كان يعتقد الآباء المؤسسون لدولة السودان ان المركزية القابضة هي الأمثل لخلق قومية موحدة بين المجموعات السودانية المتنافرة والتي وجدت نفسها داخل حدود سياسية موحدة بعد رحيل الاستعمار وتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ استعمارية. قامت دولة السودان ولم تكن فكرة الوحدة والمركزية قد تجذرت بعد في هذه المناطق، للأسباب التي أشرنا إليها سابقا.

رغم أن فرضية المركزية القابضة لخلق قومية موحدة واجهتها تهديدات واضحة منذ بزوغ فجر الاستقلال في السودان، وذلك بانفجار أول تمرد في الجنوب عام ١٩٥٥، على المركز ومطالبين باللامركزية، إلا أن الآباء، قرؤوا هذا الحادث قراءة سطحية، إذ ادعوا أن الأمر ما هو إلا مؤامرة استعمارية صهيونية، وان عناصر قليلة من الجنوبيين هي التي باعت نفسها للمستعمر والصهاينة. وقد استمرت هذه القراءة أو الفرضية هي السائدة في المركز منذ ذلك الحين، زد على ذلك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ان المنطقة العربية كانت مرت بانتكاسة في حرب فلسطين ثم محاولة تقسيمها، وبعد ذلك توالت المؤامرات الاستعمارية ضد العالم العربي منذ العدوان على مصر ١٩٥٦.

كل هذا أدى إلى أن يرتفع الصوت العروبي/ الإسلامي في السودان ويجعل معركته وقضيته الأولى هي مع المستعمر الغربي/ الصهيوني. وظل هذا الصوت مرتفعا في المركز إلى يومنا هذا، مما اضطر معه لإسكات أي صوت محلي أو مخالف، بما في ذلك طبعا الصوت الجنوبي. ولهذا اعتبرت أي محاولة لخلق كيان غير عربي أو إسلامي في المركز أو الحدود الجنوبية هي من باب الخيانة العظمى للعروبة والإسلام. وعليه، وعلى أساس هذه الثوابت تم إدانة كل الجنوبيين سواء كانوا عملاء حقيقيين للمستعمر، أو مناضلين وطنيين يدافعون عن حقوق حقيقية وعادلة لشعوبهم، ووضعهم في خانة الخيانة العظمى. كذلك تم التشكيك في النوايا الحقيقية لكل الحلول المطروحة من جانب الجنوبيين، سواء كان المطلب هو شيء من الاستقلال، والمتمثل في حكم ذاتي أو إقليمي، أو كان المطلب زيادة في اللامركزية مثل الحكم الفيدرالي أو الكونفدرالي، أو كان المطلب هو الانفصال التام.

كان الاتهام هو أن أي حل أتى من الجنوب وراءه مؤامرة استعمارية. وهكذا رفضت الفيدرالية منذ ١٩٥٣ ولم تقبل إلا في عام ٨٩، بعد أن تفاقم الصراع المسلح، ورفض الحكم الذاتي في ٥٨ ولم يطبق إلا في عام ١٩٧٢، بعد أن تفاقم الصراع المسلح في الجنوب.

وهكذا ظل المركز يرفض جميع الحلول السلمية، ولا يخضع لها إلا تحت التهديد المسلح مما شجع جميع الفصائل السياسية الجنوبية في وقت من الأوقات أن تنشئ لها أذرع مسلحة (أنانيا، جبهة التحرير الأفريقي، الأفريقيون السودانيون المحاربون من اجل الحرية، جبهة ازانيا للتحرير، جبهة استقلال الجنوب، الجبهة الشعبية لتحرير السودان وغيرها). بل ذهب بعض الأحزاب إلى تكوين حكومات مؤقتة في المنفى انتظارا لانفصال الجنوب (حكومة فشودة الوطنية المؤقتة، حكومة جنوب السودان المؤقتة، حكومة النيل المؤقتة.. الخ). وتحت التهديد المسلح اضطر المركز اكثر من مرة للخضوع للمطالب السياسية

للجنوبيين. حدث هذا في عام ٦٥ عندما عقد مؤتمر المائدة المستديرة تحت مراقبة دولية، والذي اقر فيه بحق الجنوب في حكم ذاتي. ثم حدث هذا مرة أخرى في عام ٧٢ عندما وقعت الحكومة اتفاقية أديس أبابا والتي بموجبها تم إنشاء أول حكم ذاتي في الجنوب. ثم حدث هذا في عام ٨٩ عندما اضطرت الحكومة لأن تتبنى النظام الفيدرالي والذي ظل مرفوضا منذ بداية الاستقلال.

الآن وبعد أن وصل بنا الحال إلى «ماتشاكوس-١» وأيضا بسبب تهديد المقاومة المسلحة (جناح قرنق)، فإن الحكومة اضطرت لقبول مبدأ نظامين في دولة واحدة. والواقع يقول إن الجنوب اصبح قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال التام، وان التطور السياسي في السودان اصبح اقرب إلى النظام الكونفدرالي منه إلى الاتحاد الفيدرالي أو أي شكل من أشكال الوحدة المقترحة في ماتشاكوس. وان فرص نجاح النظام الكونفدرالي في السودان اكثر بكثير من نجاح النظام الفيدرالي المطبق الان، او اي شكل آخر من أشكال الاتحاد. لهذا فإن قيام الحكومة القومية الاتحادية المقترحة في اتفاقية ماتشاكوس يعتبر أمرا غير منطقي لتطور الأحداث. ذلك أن قيام هذه الحكومة سيبقي على التعقيدات التي كانت سائدة في المشكلة السودانية بدلا من حلها. بل ان العاصمة مرشحة لأن تكون بؤرة للصراعات بدلا من بوتقة لبناء الثقة. لا ندري كيف تم التوصل لهذه الصيغة المقترحة، لأن هناك كثيراً من الأسرار غائبة عن الناس، ولهذا نتكهن بأن العناصر الوحدوية والعناصر العروبية الإسلامية في الجانب الشمالي أرادت أن تحفظ ماء وجهها أمام العالم العربي والإسلامي بهذه الحكومة القومية حتى تبقي على آخر خيط مما كان يعرف بالسودان القديم.

والشاهد أن هذا النظام المقترح سيجر وبالاً على هذا التيار اكثر من غيره، ذلك أن هذه الحكومة بالكيفية المقترحة ستكون مظلة شرعية للتدخلات الأجنبية وللجان الرقابة الأمريكية وغيرها، والتي كانت تمثل هواجس هذا التيار في الماضي، فبعد أن كان هذا التيار حارسا في الماضي للبوابة الجنوبية للعالم العربي/ الإسلامي لمنع التدخلات والأطماع الإمبريالية/ الصهيونية، سيكون هو السبب في المستقبل لفتح الباب على مصراعيه لتمكين هذه القوى في هذا الجزء الاستراتيجي المهم من القارة.

الحل المنطقي لمشكلة السودان هو الحل الكونفدرالي لأن المعطيات السياسية كلها تشير إلى أن التجانس المطلوب لقيام دولة فيدرالية أو اتحادية مركزية غير متوافرة بين الجنوب والشمال، لا في الماضي ولا في الحاضر. فإذا خسرنا الإنسان الجنوبي في الماضي، يجب ألا نخسره في المستقبل. والكونفدرالية ستوفر المناخ الصالح لبناء الثقة بين الجانبين، ذلك أن العلاقة ستقوم أولا، على أساس الندية في السيادة والكرامة وهذا عامل نفسي مهم جدا في المشكلة السودانية. الجنوبيين عانوا كثيرا من الشعور بالدونية والعبودية.

ثم ان الكونفدرالية ستوفر الحق للشمال في حماية حدوده الجنوبية ومصالحه الحيوية من التدخلات السالبة للدول المعادية، وذلك عن طريق المشاركة في المجلس الكونفدرالي العالي، وهذا الحق سينتفي لو أن نتيجة الاستفتاء جاءت لمصلحة الانفصال التام دون المرور بمرحلة الكونفدرالية.

ويمكن تطوير المجلس الكونفدرالي السوداني في المستقبل، إلى مجلس تعاوني لدول حوض النيل جميعاً، بحيث يتوسع نظام التعاون والتنسيق بين جميع دول منابع ومجرى ومصب النيل (على غرار مجلس التعاون الخليجي) والذي من أهدافه زيادة فرص التعاون المثمر وبناء الثقة المتبادلة، والمصالح المتبادلة. وبذلك يتم سد الذرائع على الدول الإمبريالية والصهيونية من التدخل في المنطقة، إذا سادت روح التعاون بدلا من الإحتراب والشكوك المتبادلة.

لكل هذه الأسباب وغيرها نرجو من المتفاوضين في «ماتشاكوس-٢» أن يراعوا أهمية هذا النظام وألا يتم تخطيه في الخيارات المطروحة، وألا يتم القفز إلى الانفصال في الاستفتاء القادم دون أن تكون الكونفدرالية واحدة من الخيارات المطروحة للاستفتاء.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية